منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربى

كلمـــــة

معالي السيد / أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

في افتتاح أعمال الندوة القومية حول :

" الحماية الاجتماعية بين الواقع والمأمول "

(شرم الشيخ ، 10 – 12 مايو / آيار 2014)

بسم الله الرحمن الرحيم

أرحب بكم جميعاً ونحن نلتقي اليوم على أرض سيناء هذه البقعة المباركة المُفعَمة بعبق التاريخ ووحي السماء وخطى الأنبياء كما أنها هدفا لكل زائر ينشد الطمأنينة والسلام ناهيكم من أنها احتضنت عدداً من مؤتمراتنا ضمت جميع أطراف الإنتاج فى الوطن العربى وبمشاركة إقليمية ودولية .. كما أن على أرضها المباركة وضعنا اللبنات الأولى للجمعية العربية للضمان الاجتماعى والذى نشرف بحضور مكتبها التنفيذى معنا .

السيدات والسادة :

يأتى انعقاد هذه الندوة الخاصة بالحماية الاجتماعية انعكاساً لتوجهات منظمة العمل العربية التي اولت - ومنذ انشائها - اهتماما متزايداً بقضايا الحماية والتأمينات الاجتماعية وتنفيذا لما نص عليه الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة .

لقد عقدنا عدداً من الندوات والمؤتمرات التى عنيت بموضوع الحماية الاجتماعية كما أننا تناولنا فى تقاريرنا هذا الموضوع بتركيز واهتمام لافت حيث أصبحت الحماية الاجتماعية ركنا هاما من انشغالاتنا .

ولعل المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل الذى احتضنته الرياض فى فبراير الماضى والذى عقد تحت عنوان " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " وبحضور عربى وإقليمى ودولى بارز وبمشاركة قيادات اقتصادية واجتماعية بارزة ما يعكس تلك الحيوية التى تميزت بها المنظمة لابراز الدور الهام الذى تضطلع به الحماية الاجتماعية فى تطوير مجتمعاتنا باعتبارها أداة لتعزيز النمو الاقتصادى والاجتماعى ووسيلة هامة لترسيخ الاستقرار والسلم الأهلى والأمان الاجتماعى .

وقد توافق المشاركون وبإجماع فى إصدار إعلان الرياض الذى مثل خارطة طريق للسياسات التى اعتمدتها المنطقة العربية من أجل دعم النمو ولتشمل فئات المجتمع المختلفة بالحماية والرعاية وركز الإعلان حول ضرورة السعى المستمر والحثيث نحو امتداد نظم التأمين الاجتماعى أفقيا لمختلف قطاعات وفئات المجتمع ورأسيا لتشمل التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة بالتلازم مع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابة العمل ، وبحيث تشمل القطاعين المنظم وغير المنظم وفقا لظروف وإمكانيات كل دولة ، كما أكد اعلان الرياض على أهمية تبني برامج شبكات الأمان الاجتماعي لما لها من تأثير قوى للحد من الفقر والعمل على تحقيق المساواة ، وإعطاء الأولوية للتدخلات التي تستهدف الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً.

السيدات والسادة :

تمثل الحماية الاجتماعية في عالم اليوم أهم مكونات الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأي دولة ، حيث أنها تعنى بتوفير العيش الكريم لجميع المواطنين ، ومواجهة الفقر والجهل والمرض ومخاطرها عن طريق تشريعات وتدابير اجتماعية تضعها الدول لتوفير تلك الحماية للجميع ، وتعتبر الحماية الاجتماعية وما تقدمه من خدمات حق إنساني للجميع وجزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يهدف الاستثمار في الحماية الاجتماعية إلى القضاء على الفقر وإقرار السلم الاجتماعي وتحقيق التقدم والاستقرار والتماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية الاقتصادية وتحقيق نمو شامل تسانده حماية اجتماعية تمكن الناس من تلبية احتياجاتهم الاساسية والعيش بكرامة.

وكما أن الحماية الاجتماعية **حق انساني** فهي أيضا **واجب وطني** ويقع على الحكومات مسئولية دعم وتشجيع الاهداف الاجتماعية بشكل دائم ومستمر إلى جانب النقابات العمالية ومنظمات أصحاب الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني .

السيدات والسادة :

ان تعزيز الارادة السياسية وتعبئة الموارد وتحمل المسئولية والرقابة الهادفة لحسن التطبيق والشفافية من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الحماية الاجتماعية ، كما أن ضعف التنمية أو تراجعها يؤثر سلباً على مستوى تقديم الحماية الاجتماعية التي تقوم على مفهومي المشاركة الكاملة من الجميع وعدم التمييز في الاستفادة منها .

فالحماية الاجتماعية والنهوض بمستوى معيشة المواطن العربي هى من القضايا الهامة التي انشغلت منظمة العمل العربية بها منذ بداية تكوينها وكانت أحد المحاور الرئيسية لأنشطة المنظمة ، فالعدالة الاجتماعية هي الهدف السامي الذي تسعى كل آليات العمل لتحقيقه من خلال النظام المعياري العربي الهادف لتحسين شروط وظروف العمل وتحقيق التنمية الاجتماعية وتوفير الخدمات والرعاية والحماية الاجتماعية لكل الفئات المهنية .

وقد جاءت الاتفاقية العربية رقم (3) بشأن المستوى الادنى للتأمينات الاجتماعية لتحدد ملامح نظام عربي موحد للتأمينات الاجتماعية يشمل بالحماية والرعاية كل العاملين ، وكذلك الاتفاقية العربية رقم (14) بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل فى أحد الأقطار العربية ، لتضمن استفادة العامل العربى الوافد من النظام التأمينى النافذ فى البلد المنتقل إليه ، وفي إطار الحقوق التأمينية التى يتمتع بها عمالها ، إضافة

إلى ما تضمنته الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية من أهداف وبرامج على المستوى الوطني والقومي وآليات تحقيقها بما يكفل توفير الحماية والرعاية لأفراد المجتمع بصورة فاعلة ومتطورة .

أثق أن هذه النخبة من المشاركين والخبراء والمختصين ومديري الضمان الاجتماعي وكبار المسئولين والمهتمين بهذا المجال من مختلف الدول العربية سوف يثرون اعمال هذة الندوة بأوراق العمل والمداخلات والتجارب القطرية ومناقشة أهم القضايا التي تشغل بال وفكر العاملين في ادارة نظم الضمان الاجتماعي وسوف يتوصلون إلى مجموعة من التوصيات والنتائج ستحظى باهتمامنا ومتابعتنا فى منظمة العمل العربية.

وفى الختام لا يسعنى إلا أن أعرب لكم جميعاً عن خالص التمنيات بالتوفيق والنجاح فى أعمالكم والتوصل إلى إيجاد الوسائل والآليات المناسبة لتطوير وسائل وسبل مد نطاق الحماية الاجتماعية واقتراح برامج جديدة تساهم في تحقيق الاستقرار والأمان الاجتماعي فى بلداننا العربية .

أكرر شكري وتقديرى لسعادة اللواء / خالد فودة محافظ جنوب سيناء على مشاركته لنا حفل افتتاح هذه الندوة الهامة ، والذي كان له الأثر الطيب في نفوسنا ، والشكر موصول لكـــــم جميعاً مع تمنياتي لكم بالتوفيق في اعمالكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية